المملكة المغربيــة

رئيس الحكومة

الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة

المكلفة بالشؤون العامة والحكامة

عرض السيد محمد الوفا
الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة

بمناسبة
تقديم التقرير الوطني حول التدابير الأولية المتخذة من أجل تنزيل أهداف التنمية المستدامة

المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
نيويورك 19 يوليوز 2016

سعادة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛
أصحاب السعادة؛
حضرات السيدات السادة؛

اسمحوا لي، في البداية، أن أتوجه بالشكر الجزيل للسيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة على الدعوة الكريمة التي وجهها للمملكة المغربية للمشاركة في أشغال هذه الدورة الهامة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (FPHN)، وهي الأولى من نوعها منذ دخول خطة 2030 للتنمية المستدامة حيز التنفيذ، وأشكره بالخصوص على دعوة المملكة المغربية للمشاركة في الاستعراضات الوطنية الطوعية، في إطار الشق الوزاري للمنتدى.

ونعول بالمناسبة كثيرا على المنتدى السياسي الرفيع المستوى، الذي سيسهر على متابعة وتقييم الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى تعبئة المجتمع الدولي من أجل إنجاح هذا البرنامج.

أصحاب السعادة؛

حضرات السيدات والسادة؛

لقد عملت المملكة المغربية على تأهيل نموذجها التنموي، وذلك بتوطيد أسس نمو اقتصادي متوازن ومندمج يرتكز على إطلاق أوراش استثمارية كبرى واعتماد إصلاحات اقتصادية مهيكلة تهدف إلى تثبيت نمو اقتصادي مستدام، والحفاظ على للتوازنات الماكرواقتصادية، وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وتوفير فرص الشغل، بما يحقق العدالة المجالية في إطار الجهوية المتقدمة، والإنصاف الاجتماعي عبر التوزيع العادل للثروات وتحقيق الكرامة للمواطنين.

ونطمح من خلال كل هذا إلى ضمان انتقال بلادنا إلى مصاف الدول الصاعدة.

لقد بذلت المملكة المغربية مجهودات كبيرة خلال العشرية الأخيرة في مجال إعداد الاستراتيجيات القطاعية وتوجيهها لتحقيق التنمية المتوازنة والمتضامنة، والمستدامة، في إطار النموذج الاقتصادي الوطني، و اليوم يواصل المغرب إطلاق أوراش اقتصادية واجتماعية وبيئية واعدة، نذكر منها على الخصوص : المخطط الوطني لتسريع التنمية الصناعية 2014-2020 الذي يهدف إلى جعل المغرب قاعدة للتصنيع والتصدير، ومخطط المغرب الأخضر لتطوير الفلاحة والاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الاجتماعي، وبرنامج الطاقات المتجددة الذي يشكل المركب الشمسي لورزازات أحد أعمدته الكبرى ، وهو أكبر مشروع للطاقة الشمسية في العالم بتكلفة مالية تصل إلى 9 ملايير دولار أمريكي، مما سيمكن المغرب من إنتاج حوالي 2000 ميغاواط من الكهرباء، وقد تم تدشين المرحلة الأولى من المشروع " نور 1 في فبراير الماضي.

كما اعتمدت بلادنا استراتيجية السياحة المستدامة ضمن رؤية 2020، والاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2015-2020، في مجال الحفاظ على البيئة، بالإضافة إلى الخطة الحكومية للمساواة " إكرام" في أفق المناصفة، التي تروم تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتمتيعها بجميع الحقوق.

ولتحقيق العدالة الاجتماعية والكرامة للمواطنين، أطلقت بلادنا العديد من البرامج الاجتماعية التي تروم ضمان السكن الاقتصادي والاجتماعي للفئات الفقيرة والمحدودة الدخل، وتوفير التطبيب المجاني للفقراء والمعوزين من خلال برنامج المساعدة الطبية "راميد" ومحاربة الفقر والتهميش والإقصاء عبر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، هذا بالإضافة إلى تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية.

ولعل الأهداف الكبرى لمختلف هذه الاستراتيجيات هي تثبيت نموذج وطني تنموي يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، والنهوض بأوضاع الإنسان المغربي، وتحقيق

الارتقاء الاجتماعي، والإنصاف المجالي والترابي، انسجاما مع شعار: " لكيلا يبقى أحد على الهامش"

لذلك، فإن المغرب وجد نفسه ينخرط بشكل طبيعي وبكل إرادية في أجندة أهداف التنمية المستدامة، أولا لأننا استطعنا ربح رهانات أهداف الألفية، وثانيا لأن سياساتنا العمومية تستوعب بشكل كلي أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي تبناها المجتمع الدولي في شتنبر 2015.

وبهذه المناسبة لا بد من التذكير بأن المجهودات التي قام بها المغرب، وانخراطه القوي في مشاريع التنمية المستدامة، و التقدير الذي تحضي به المملكة المغربية، جعل المنتظم الدولي يضع ثقته في بلادنا من أجل احتضان الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة للتغيرات المناخية COP22 الذي سينعقد ما بين 7 و 18 نونبر 2016 بمراكش.

أصحاب السعادة؛

حضرات السيدات والسادة؛

إننا نعتبر أن هذه اللحظة هي لحظة مؤسسة لعهد جديد في حياة الشعوب والأمم، ذلك أن التنفيذ الأمثل لأهداف التنمية المستدامة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، سيحقق الرفاه والكرامة للفئات المهمشة والفقيرة، شريطة ان تتوفر الإرادة السياسية، والإمكانات البشرية والقدرات التمويلية الكفيلة بترجمة الأهداف المعلنة إلى منجزات على أرض الواقع، وفي هذا السياق لا بد من تضافر مجهودات المجتمع الدولي في إطار من التضامن والتعاون لتوفير جميع شروط نجاح هذا البرنامج العالمي الطموح.

وأغتنم هذه الفرصة للتذكير بأن المملكة المغربية أطلقت مشاورات وطنية جادة بشراكة مع وكالات الأمم المتحدة بالرباط منذ سنة 2013 ،حول أهداف التنمية

المستدامة ، آخرها ورشة عمل وطنية التي نظمت ما بين 3 و5 ماي من هذه السنة تمحورت حول التفكير في أنجع المناهج والطرق لتنزيل أجندة 2030 للتنمية المستدامة وملاءمتها مع الأولويات الوطنية، التي نظمت بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية للأمم المتحدة، كما نظمنا ورشة عمل وطنية موازية لفائدة الأطفال والشباب، بتعاون مع منظمة اليونيسيف، كانت مناسبة لتحسيسهم وإشراكهم وإذكاء روح المسؤولية لديهم حول القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة.

وقد اعتمدنا في كل مراحل المشاورات الوطنية على مقاربة تشاركية واسعة، ساهمت فيها كافة الفئات والطبقات الاجتماعية ومن مختلف الجهات، إلى جانب الهيآت المؤسساتية، والبرلمانيين، والمجتمع المدني والقطاع الخاص، والشباب، والفئات المهمشة والفئات ذات الاحتياجات الخاصة، لإبداء رأيهم حول "المستقبل الذي نريده"، وفق ما أوصت به الوثيقة الختامية لمؤتمر "ريو+20" للتنمية المستدامة.

لقد توجت كل هذه المجهودات بإعداد التقرير الوطني حول تنزيل أهداف التنمية المستدامة، تم توجيهه إلى السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وقد تبين من خلال النقاش الواسع الذي عرفته المشاورات الوطنية أن المغرب اعتمد العديد من أهداف أجندة 2030 في الاستراتيجيات القطاعية للتنمية، وأن التحديات المستقبلية ترتبط أساسا بكيفية ضمان التنفيذ الجيد لأهداف التنمية المستدامة على أرض الواقع. وفي هذا الإطار، فإننا نعمل على ضمان التلقائية وتناغم السياسات العمومية وانسجامها، وأجرأتها على المستوى الترابي، وتحسين آليات التنسيق على المستوى الحكومي، وتقوية القدرات البشرية وكفاءات الإدارات العمومية، والجماعات الترابية، وتعبئة التمويل الضروري لذلك.

أصحاب السعادة؛

حضرات السيدات والسادة؛

بدون أن أسرد عليكم تفاصيل الخطة الوطنية التي ستجدونها في التقرير السالف الذكر، أود أن أركز فقط على بعض المحاور باختصار:

من الناحية المنهجية: سنواصل توسيع المسلسل التشاوري لتنزيل أهداف التنمية المستدامة وتعبئة كافة شرائح المجتمع والمجالات الترابية في هذا الورش الواعد. وذلك باستعمال منهجية تواصلية، قادرة على الإقناع، والتأثير، والتعبئة، وتحسيس المواطنين بأهمية الانخراط في هذه الخطة الوطنية للتنمية المستدامة.

وعلى مستوى المضمون، سنركز على ملائمة أهداف التنمية المستدامة مع الأولويات الوطنية الواردة في الاستراتيجيات والبرامج القطاعية، واعتماد حكامة السياسات العمومية وضمان التقائيتها عبر آليات التنسيق والتتبع والتقويم، وتثمين المجهود والقدرات الإدارية والبشرية والمالية، وذلك وفق أبعادها القطاعية والترابية والتنفيذية. وسيمكننا ذلك من تعزيز المكتسبات والتجارب الناجحة، وتوحيد الأدوات والمناهج وتقوية الآليات ووسائل تنسيق السياسات العمومية بين جميع الفاعلين.

وعلى مستوى آليات التقييم، فقد قام المغرب تقوية المنظومة الوطنية للإحصاء - التي بالمناسبة تعتمد على معايير دولية-، من اجل الرفع من فعاليتها ونجاعتها، حيث تم اتخاذ مجموعة من الوسائل الكفيلة بتوفير جميع البيانات والمعطيات والإحصائيات الدقيقة عبر منظومة معلوماتية مندمجة، قادرة على متابعة تنفيذ أهداف التنمية وفق المؤشرات المعتمدة من طرف الأمم المتحدة، وتوفيرها بشكل آني وواضح.

هذا بالإضافة إلى رفع تحدي مأسسة تنزيل السياسات العمومية في إطار رؤية واضحة وموحدة، وتثمين القدرات والإمكانات الوطنية.

أصحاب السعادة؛

حضرات السيدات والسادة؛

لا بد من استحضار الظرفية الصعبة التي تمر منها العديد من الشعوب والأمم، في ظل مناخ دولي مضطرب، نتيجة آثار العولمة وانعكاسات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وتأثير التغيرات المناخية والحروب، والتطرف والإرهاب، ناهيك عن أزمة اللاجئين والتدفق غير المسبوق للمهاجرين والنازحين من مناطق الصراع وبؤر التوتر والحروب خصوصا في الشرق الأوسط وبعض دول جنوب الساحل والصحراء. وهو الواقع الذي يفرض علينا مضاعفة جهود المنتظم الدولي وتكثيف التعاون بين الدول من أجل إحلال السلم والأمن في العالم، وكذا من أجل النهوض بأوضاع الإنسانية وتحقيق الكرامة والرفاه للبشرية.

وفي هذا السياق، فقد أكد صاحب الجلالة الملك محمد السادس في خطابه للدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، في 30 سبتمبر عام 2015، على "أنه على الرغم من التقدم الملموس في الأهداف الإنمائية للألفية بين عامي 1990 و2015، إلا أن حجم الفوارق بين المناطق عبر العالم، وداخل بعض الدول، يعد مصدر قلق مشروع، وأن هذا الوضع، يسيء لصورة التعاون الدولي، ويضع عملنا الجماعي موضع شك داخل الأمم المتحدة، لا ينبغي أن يكون مرادفا للفشل. بل يجب أن يدفع كل الفاعلين، إلى التساؤل عن أحسن الطرق، للنهوض بالتنمية، وتصحيح الاختلالات، التي يعرفها التعاون الدولي"

وفي الختام أجدد لكم التزام المملكة المغربية بتنزيل جميع أهداف أجندة التنمية 2030، واعبر لكم عن استعدادنا لتقاسم الخبرات وأفضل الممارسات التي راكمها المغرب في هذا المجال، في إطار التعاون جنوب –جنوب، والتضامن المثمر مع الدول الشقيقة والصديقة، بما في ذلك دول الجوار الإفريقية والعربية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.